

التباين المكاني للإنفاق الحكومي وعلاقته بالخدمات التعليمية في محافظة إب للفترة: (2000-2011م)

ردفان مسعد عبدالله النجار *

تاريخ تسلم البحث : 2025/4/23م

تاريخ قبول النشر : 2025/6/15م

الملخص

يعد الإنفاق على التعليم العام ذا أهمية كبيرة في تكوين وبناء الإنسان القادر على الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلةً لتمكين أفراد المجتمع من اكتساب المعارف ورفع مستوى الإدراك لديهم بحاجات ومتطلبات المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق على التعليم العام وإصلاح منظومته.

استهدف هذا البحث الكشف عن حجم الإنفاق على التعليم العام في محافظة إب وتباينه المكاني، وللوصول إلى تحقيق أهداف البحث؛ تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، مستعملاً الطريقة الأسية لحساب معدل النمو، والمتوسط الحسابي للتباين المكاني، ومعامل بيرسون لتقدير علاقة الارتباط بين الإنفاق ومتغيرات التعليم العام، والتحليل العنقودي للتوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة مباشرة بين حجم الإنفاق وخدمات التعليم العام، كما كشف البحث وجود تباين مكاني لخدمات (متغيرات) التعليم العام (طلبة، معلمون، مدارس) واختُتمَ البحث بتوصيات عامة تدعو إلى زيادة الإنفاق على التعليم وتنميته وعدالة توزيعه مكانياً.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، المدارس، المعلمون، الطلبة، محافظة إب

المقدمة:

من أهم المتطلبات الواضحة لتنمية قطاع التعليم العام حشدُ وتخصيصُ أكبر قدر من الموارد المالية المركزية والمحلية من جهة، والإصلاح في عملية الإنفاق وفق آلية منظمة ومنتظمة تحقق الغايات والأهداف المراد تحقيقها من التعليم من جهة أخرى⁽¹⁾، كما تبدو الحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بكيفية توزيع الموارد المتاحة على مختلف مستويات وأنواع التعليم والتدريب لتحقيق تطور متوازن؛ يبدأ من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي⁽²⁾، كما أن تطوير وازدهار لتعليم العام من حيث الربط بين الجوانب النظرية والعملية يُعدُّ أحد المؤشرات الأساسية في تنمية التعليم⁽³⁾؛ لكونه أداة حاسمة لبناء قدرات وإدراك وتنمية الفرد والمجتمع لبلوغ الاقتصاد المعرفي⁽⁴⁾.

مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في أن المخصصات المالية المركزية والمحلية للإنفاق على التعليم تبدو غير كافية في محافظة إب، وأنها لا تتفق بشكل كبير مع احتياجات المحافظة من خدمات التعليم، كما أن الخدمات التعليمية في القطاع العام لا تتوزع بشكل متساوٍ على مديريات المحافظة.

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من الأهمية الكبيرة للإنفاق؛ لكونه الدافع والمحرك الأساسي لعجلة التنمية الشاملة بشكل عام، والقطاع التعليمي بشكل خاص، ولما له من آثار إيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع، وتتمثل أهداف البحث في التعرف إلى معدل نمو الإنفاق والخدمات التعليمية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (2000-2010م)، وكشف عدالة توزيع حجم الإنفاق على الوحدات الإدارية في

أستاذ مساعد بكلية التربية بالمكلا - جامعة حضرموت

المحافظة، وتحليل علاقة الارتباط بين الإنفاق والخدمات التعليمية في القطاع العام في محافظة إب وتباينها المكاني.

فرضيات البحث:

بما أن الفرضية تخمين مؤقت تبحت الدراسة في قبوله أو رفضه، فإن البحث يفترض أن اتجاه معدل النمو بطيء، وأن المديرية الحضرية تتأثر بالإنفاق أكثر من المديرية الريفية، وأن علاقة الارتباط موجبة وطردية بين الإنفاق والخدمات التعليمية في القطاع العام الحكومي.

منهجية البحث وهيكله:

من أجل تحقيق أهداف البحث؛ قُسم على ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول اتجاه معدل نمو الإنفاق والخدمات التعليمية، وتناول الثاني التوزيع الجغرافي لهذه المتغيرات، وانصبَّ اهتمام المحور الثالث على دراسة العلاقات الارتباطية والمكانية للإنفاق والخدمات التعليمية في القطاع الحكومي في محافظة إب. وقد تم الاعتماد الطريقة الأسية لحساب معدل النمو، والمتوسط الحسابي للتباين المكاني، ومعامل بيرسون لتقدير علاقة الارتباط والتحليل العنقودي للتوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية، كما تم الاعتماد على البيانات الحكومية الصادرة من جهات مختلفة وفترات زمنية متباينة.

أبعاد الدراسة مكانيًا وزمانيًا:

يتحدد موقع محافظة إب - منطقة الدراسة - بالحيز الجغرافي الواقع بين دائرتي عرض (40°، 13° -

26°، 14° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (39°، 43° - 40°، 44°) شرق خط جرينتش، تحدها من الشمال محافظة ذمار، ومن الجنوب تحدها محافظة تعز، أما من الشرق فتحدها محافظة الضالع وأجزاء من محافظة البيضاء في الركن الشمالي الشرقي، ومن الغرب تحدها محافظة ذمار وأجزاء من محافظة الحديدة، كما تم اختيار الفترة الزمنية (2000-2011م)؛ لكونها الفترة التي شهد فيها القطاع التعليمي نوعًا من التطور والازدهار.

مصطلحات البحث (الكلمات المفتاحية):

- الإنفاق: هو إجمالي الإنفاق من الموارد المتاحة (مركزية، محلية) في تنمية مشاريع وخدمات التعليم العام في البناء والترميم والتوصيلات الرئيسية، وشراء المعدات الثقيلة والسيارات في المحافظة.
- الخدمات التعليمية: هي جميع المكونات التعليمية في القطاع العام الحكومي؛ من (مدارس، ومعلمين، وطلبة).

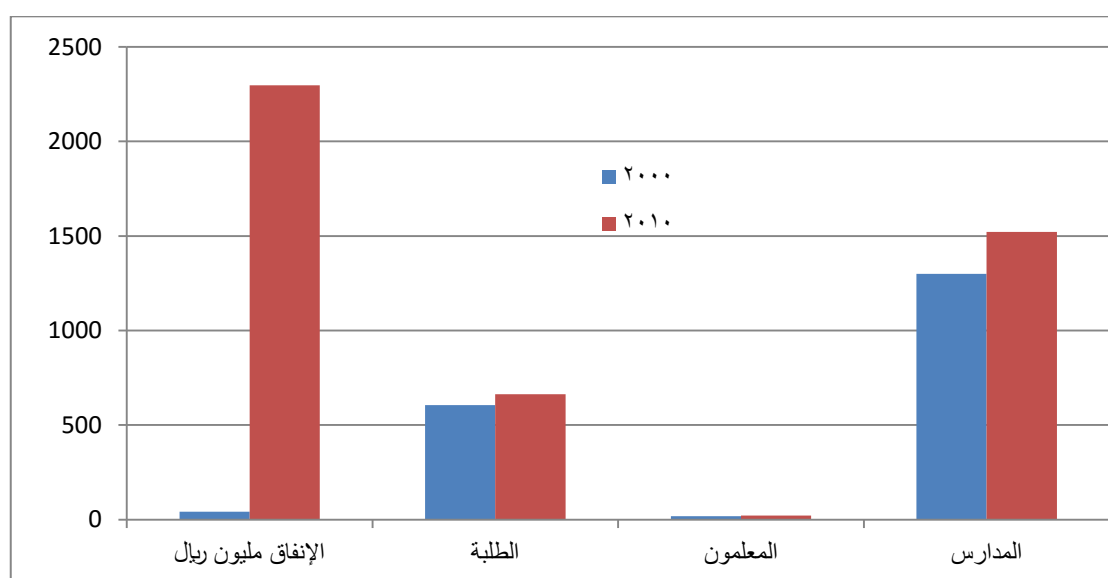
المحور الأول: اتجاه حجم ومعدل النمو للإنفاق والخدمات التعليمية:

ثابتت الجمهورية اليمنية منذ نشوء النظام التعليمي الحالي على تحمل العبء الأكبر لتمويل التعليم، من خلال جمع وتخصيص وحشد الموارد المالية المركزية والمحلية والمنح الدولية للإنفاق؛ لإحداث تغيير في الخدمات التعليمية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كما يبين ذلك الجدول رقم (1) والشكل رقم (1):

جدول(1): اتجاه حجم الإنفاق والخدمات التعليمية في محافظة إب في الفترة الزمنية 2000-2010م

البيانات السنة	الإنفاق مليون ريال	الطلبة	المعلمون	المدارس
2000	41	606511	18531	1300
2010	2296	663670	21244	1548
معدل النمو	49.69	3.38	1.38	1.58

المصدر: الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، إنجازات حاضرة لتنمية مستدامة (2003-2008م)، تقرير غير منشور، 2009م، صفحات متفرقة.
الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب محافظة إب، النشرة الإحصائية لمحافظة إب، لعام 2010م، 2013م، صفحات متفرقة.



المصدر: الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، إنجازات حاضرة لتنمية مستدامة (2003-2008م)، تقرير غير منشور، 2009م، صفحات متفرقة.
الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب محافظة إب، النشرة الإحصائية لمحافظة إب، لعام 2010م، 2013م، صفحات متفرقة.

شكل (1): اتجاه حجم الإنفاق والخدمات التعليمية في محافظة إب في الفترة الزمنية 2000-2010م

بنسبة: (19%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2000-2010م)، وهذه النسبة في الواقع تفوق المعدلات العالمية التي أوصت بها منظمة اليونسكو والمؤتمرات الدولية المقدرة بـ(14%-17%) من الميزانية العامة للدولة، و(4%-5%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾، كما دأبت الحكومة وقيادة محافظة إب على استغلال الموارد المتاحة (مركزية،

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) نستخلص الآتي:

1- دفعت عجلة التنمية بنمو معدل الإنفاق في قطاع التعليم العام في المحافظة بشكل كبير منذ بداية الألفية الثالثة؛ إذ قفز حجم الإنفاق من: (41 مليون ريال في عام 2000م، إلى حوالي: (2296 مليون ريال في عام 2010م، بمعدل نمو بلغ: (50%)؛ أي

إلى نحو: (33.5%) من إجمالي حجم السكان في الفئة العمرية (15-18) سنة، ويرتفع عند الذكور إلى (44%)، وينخفض عند الإناث إلى (23%).

3- ارتفعت أعداد مدارس التعليم العام من: (1300) مدرسة في العام الدراسي 2000م، إلى: (1548) مدرسة للعام الدراسي 2010م، بمعدل نمو سنوي بلغ: (1.38%)؛ إذ تشكل هذه المدارس نحو: (9.4%) من إجمالي المدارس في الجمهورية اليمنية، وبذلك تأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث عدد المدارس؛ ويرجع ذلك النمو إلى خطة الوزارة للتوسع في بناء ونشر المباني المدرسية في كل المستقرات البشرية، لرفع معدل الالتحاق بالتعليم وجعله متاحاً لجميع السكان في سن المدرسة، وبخاصة في المناطق الريفية، وإلى سياسة الوزارة في تقليص عدد المدارس المختلطة وفصل المدارس بحسب المراحل الدراسية الأساسية والثانوية؛ لرفع معدل التحاق الفتيات في التعليم⁽⁸⁾.

4- شهدت أعداد المعلمين في المحافظة زيادة ملحوظة خلال الأعوام الدراسية (2000-2010م)؛ من: (18531) معلماً، إلى: (21244) معلماً، بزيادة عددية مطلقة مقدارها: (2713) معلماً، وبمعدل نمو سنوي بلغ: (1.38%)؛ إذ تشكل نسبة المعلمات نحو: (20%) من جملة المعلمين في محافظة إب لعام 2010م، وهي نسبة كبيرة مقارنةً بمشاركتها في القطاعات الأخرى؛ وذلك لرغبة الإناث في العمل في مهنة التعليم أكثر من المهن الحكومية الأخرى.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للإنفاق الحكومي والخدمات التعليمية:

تعد دراسة التوزيع الجغرافي لأي ظاهرة جغرافية من أهم الموضوعات المتصلة بصلب الجغرافيا، وأكثرها إيضاحاً في إبراز أوجه الشبه والاختلاف والتمايز والتباين المكاني للظاهرة المدروسة، ويمكن بيان هذا

محلية؛ للإسهام في تنمية مشاريع وخدمات التعليم لمختلف المستويات التعليمية في المحافظة، ووفقاً للتقارير الحكومي تشكل هذه التكلفة بنحو: (11.3%) من جملة الإنفاق علي قطاعات التنمية المختلفة البالغ تكلفتها نحو: (116.9) مليار ريال، لإجمالي المشاريع المنفذة البالغة: (1521) مشروعاً، كما تشكل هذه النسبة حوالي: (80%) من جملة الإنفاق على المشاريع المنفذة في قطاع التنمية البشرية⁽⁶⁾.

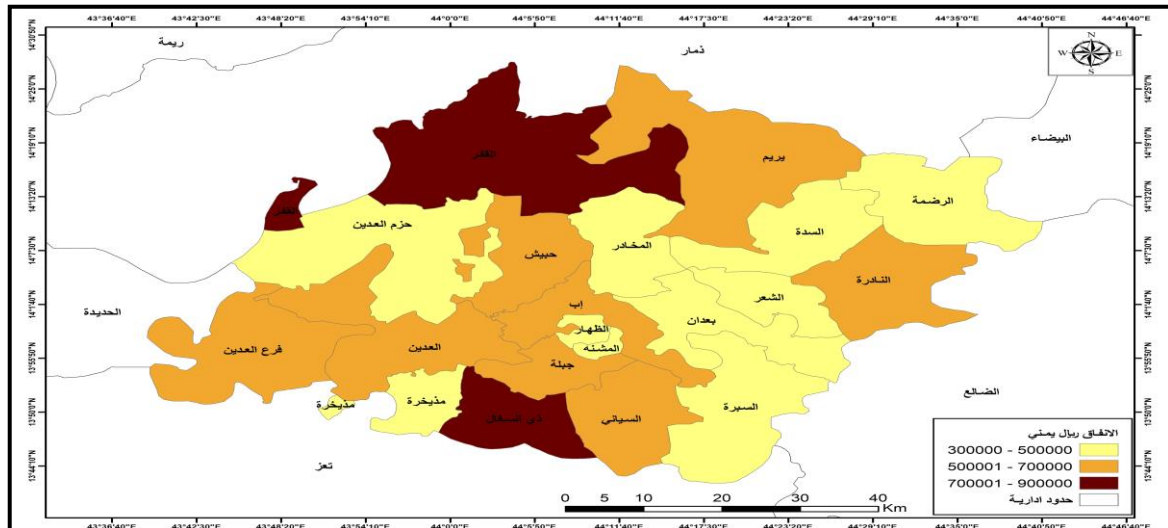
2- بما أن خدمة التعليم العام من أهم الخدمات التعليمية الضرورية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الذي يتميز بانتشاره في معظم المستقرات البشرية؛ بهدف إنقاذ الفرد من الأمية⁽⁷⁾، فقد ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية الأساسية والثانوية من: (606511) طالباً للعام الدراسي 2000م، إلى: (663670) طالباً للعام الدراسي 2010م، بزيادة عددية مطلقة بلغت: (57159) طالباً، وبمعدل نمو سنوي بلغ: (3.38%)، وبذلك تأتي المحافظة في المرتبة الثانية من بين المحافظات اليمنية من حيث عدد الطلاب بنسبة تقدر بنحو: (12.8%) من إجمالي الطلبة بالتعليم العام بالجمهورية اليمنية؛ إذ يشكل طلبة التعليم الأساسي حوالي (90%) من إجمالي طلبة التعليم العام الحكومي في محافظة إب، وتشير التقارير والنشرات الإحصائية إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في المحافظة للعام الدراسي 2010م وصل إلى (72%)، من إجمالي حجم السكان للفئة العمرية (6-15) سنة -الفئة المقابلة لسن التعليم الأساسي-، ويرتفع هذا المعدل عند الذكور إلى (86%)، ويصل عند الإناث إلى (72%)؛ ويعزى ذلك إلى التوسع في نشر خدمة التعليم الأساسي، إلى جانب تحسن كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وينخفض معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للعام الدراسي 2010م

التوزيع على النحو الآتي:
1: التوزيع الجغرافي للإنفاق على التعليم العام في محافظة إب:
 من الموارد المالية المركزية والمحلية البالغة نحو: (10624314) ألف ريال يمني⁽⁹⁾ في تنمية المشاريع التعليمية لمختلف المديريات بشكل متباين، ويمكن حصرت الحكومات السابقة وقيادة المحافظة خلال الفترة الزمنية (2000-2010م) على تخصيص جزء تقسيمها على ثلاث فئات كما يوضحها الجدول رقم: (1) و (2) والخريطة رقم: (1).

جدول رقم (2) تصنيف مكاني لإجمالي الإنفاق على التعليم العام في محافظة إب خلال الفترة الزمنية (2000-2010م) بالمليون ريال

النسبة	إجمالي النفقات مليون ريال	المديريات	عدد	الفئات (مليون ريال)
38.7	4114303	حزم العدين، الرضمة، السدة، السبرة، الشعر، بعدان، المشنة، الظهار، مذيخرة، المخادر	10	500000 - 300000
46.2	4911625	العدين، إب، يريم، السباني، فرع العدين، جبلة، النادرة، حبيش	8	10000700000 - 5
15. 1	1598386	القفر، ذي السفال	2	900000 - 700001
100	10624314		20	المحافظة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (ARC MAP) في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (ARC GIS 10.3) والجدول رقم (1) والملحق رقم (1).

خريطة رقم (1) تصنيف مكاني لإجمالي الإنفاق على التعليم العام في محافظة إب خلال الفترة الزمنية (2000-2010م) بالمليون ريال

من الجدول رقم (2) والخريطة رقم (1) يتضح الآتي:
الفئة الأولى:

وهي المديريات التي يتراوح حجم الإنفاق فيها على الخدمات التعليمية بالقطاع الحكومي بين: (300000 - 500000) مليون ريال يمني خلال الفترة الزمنية (2000-2010م)، وتشمل مكانياً عشر مديريات هي: (حزم العدين، والرضمة، والسدة، والسبرة، والشعر، وبعدان، والمشنة، والظهار، ومذيخرة، والمخادر)؛ أي نصف مديريات المحافظة، بكلفة إجمالية بلغت بـ (4114303) مليون ريال، وبثقل نسبي بلغ: (38.7%) من إجمالي النفقات لتلك الفترة، كما بلغ متوسط هذه الفئة: (411430) مليون ريال، أقلها مديرية حزم العدين بمبلغ: (319815) مليون ريال، وأعلىها مديرية المشنة بمبلغ: (477018) مليون ريال؛ ويعزى تدني عدد الطلبة لهذه الفئة إلى قلة حجم السكان كما هو الحال في مديريات (حزم العدين)، وإلى التجمع السكاني المتقارب للمستقرات البشرية في مديرية السدة، وتركز السكان في مديرتي الظهار والمشنة، وتوافر الخدمات ووصولها إلى شبه الاكتفاء، أو العمل بها بنظام الدوام الصباحي والمساءلي.

الفئة الثانية: وهي المديريات التي يتراوح حجم الإنفاق فيها على الخدمات التعليمية بالقطاع الحكومي بين: (500001 - 700000) مليون ريال يمني خلال الفترة الزمنية: (2000-2010م)، وتشمل مكانياً ثماني مديريات هي: (العدين، وإب، ويريم، والسياني، وفرع العدين، وجبله، والنادرة، وحبيش)، بكلفة إجمالية

بلغت بنحو: (4911625) مليون ريال، وبثقل نسبي بلغ: (46.2%) من إجمالي النفقات لتلك الفترة، كما بلغ متوسط هذه الفئة: (613953) مليون ريال، أقلها مديرية النادرة بمبلغ: (524460) مليون ريال، وأعلىها مديرية العدين بمبلغ: (665508) مليون ريال؛ ويعزى ذلك إلى التجمع السكاني المتوسط للمستقرات البشرية.

الفئة الثالثة: وهي المديريات التي يتراوح حجم الإنفاق فيها على الخدمات التعليمية بالقطاع الحكومي بين: (700001 - 900000) مليون ريال يمني خلال الفترة الزمنية: (2000-2010م)، وتشمل مكانياً مديرتي: (ذي السفال، والفقر)، بكلفة إجمالية بلغت بنحو: (1598386) مليون ريال، وبثقل نسبي بلغ (15.1%) من إجمالي النفقات لتلك الفترة، كما بلغ متوسط هذه الفئة: (719173) مليون ريال؛ ويعزى ارتفاع حجم الإنفاق لهذه الفئة تشتت التجمع السكاني للمستقرات البشرية، وإلى السياسة التعليمية وتتميتها بنشر مدارس التعليم الأساسي لتغطي كل المستقرات.

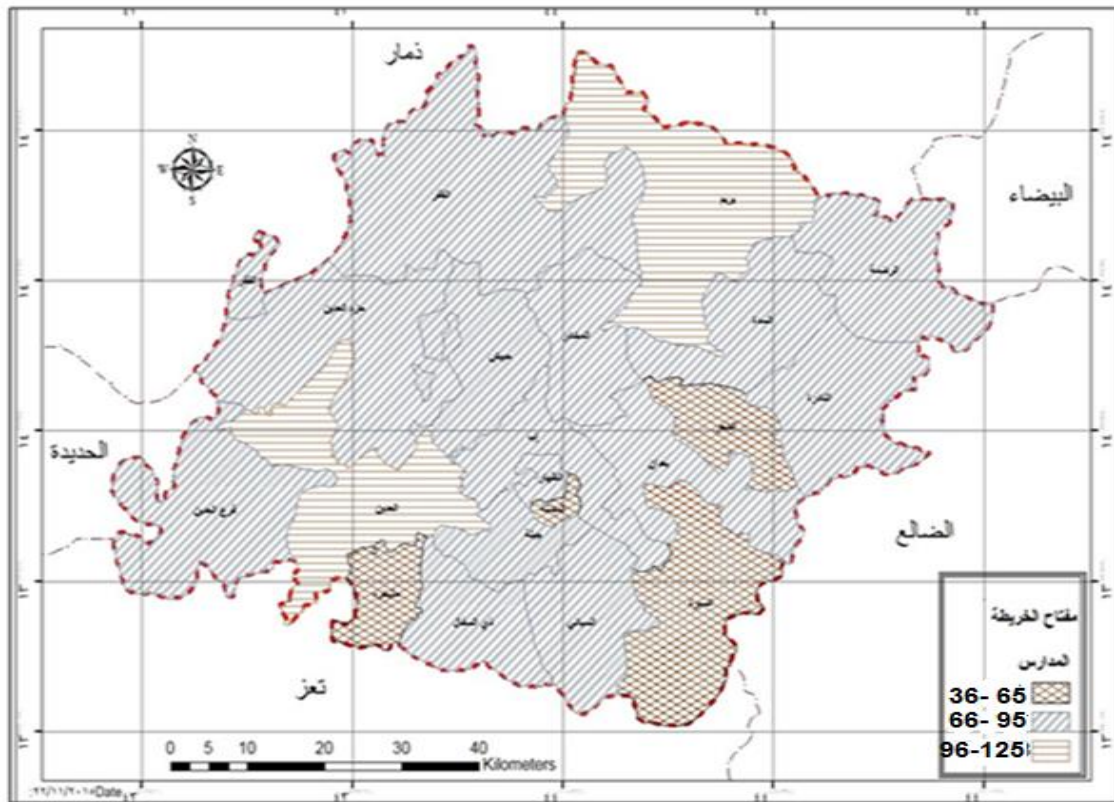
2: التوزيع الجغرافي المنشآت التعليمية في قطاع التعليم العام بمحافظة إب:

تتباين المنشآت التعليمية (المدارس) التي تمارس فيها العملية التعليمية، سواء أكان مبني مجهزاً ومُعَدّاً لممارسة الأنشطة التعليمية⁽¹⁰⁾ من مديرية إلى أخرى، ويمكن تصنيف مديريات المحافظة إلى ثلاث فئات بحسب متوسط إجمالي عدد المدارس حتى العام الدراسي 2010/2011م، كما يوضح ذلك الجدول رقم (3) والخارطة رقم (2):

**جدول رقم (3) تصنيف مكاني للمنشآت التعليمية في قطاع التعليم العام
بمحافظة إب للعام الدراسي (2010/ 2011م)**

الفئات	عدد	المديريات	الإجمالي	النسبة
36 - 65	4	الشعر، المشنة، مذيخرة، السبرة	188	12.4
66 - 95	14	حزم العدين، الرضمة، السدة، بعدان، الظهار، المخادر، إب، السياني، فرع العدين، جبلة، النادرة، حبيش، القفر، ذي السفال	1097	72.1
96-125	2	يريم، العدين	263	15.5
المحافظة	20		1548	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (ARC MAP) في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (ARC GIS 10.3) والجدول (3) والملحق رقم (1)

**خارطة رقم (2) التباين مكاني لمديريات محافظة إب حسب عدد مدارس التعليم
العام للعام الدراسي 2010/2011م**

الفئة الثالثة: وتمثل المديريات التي يتراوح عدد المدارس فيها بين: (96-125) مدرسة، وتشمل مديريتين فقط هما (يريم، والعدين) بإجمالي (236) مدرسة، ويشكلا معاً (15.5%) استحوذت مديرية العدين على عدد (113)، واستحوذت مديرية يريم على عدد (123) مدرسة لكل منها.

3: التوزيع الجغرافي للمعلمين في قطاع التعليم العام بمحافظة إب:

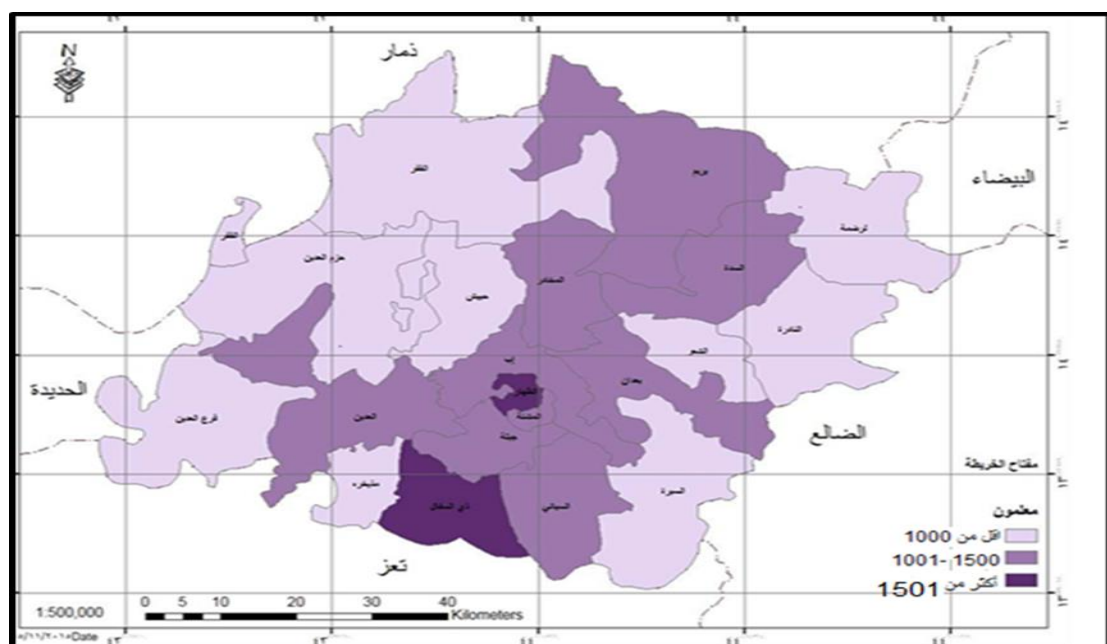
يُعَدُّ المعلمون أهمَّ مكونات العملية التربوية والتعليمية، ويمثل تأهيلهم وإعدادهم وتدريبهم أهمية كبيرة لنقل القيم والمعارف إلى التلاميذ⁽¹¹⁾؛ إذ يتأثر توزيعهم بحجم المدارس وعدد الطلبة وتباينهما المكاني؛ إذ يتباين توزيعهم الجغرافي من مديرية إلى أخرى، كما يوضح ذلك الجدول رقم (4) والخارطة رقم (3)

من الجدول رقم (3) والخارطة رقم (2) نوضح الآتي: الفئة الأولى: تمثل المديريات التي يتراوح عدد المدارس فيها بين: (36 - 65) مدرسة، وتشمل أربع مديريات هي (المشنة، والشعر، ومذيخرة، والسبرة)، بإجمالي: (188) مدرسة، وبوزن نسبي بلغ: (12.4%). أُنْهَـاها مديرية المشنة بعدد: (36) وأقصاها مديرية السبرة بعدد: (57) مدرسة لكل منها. الفئة الثانية: تمثل المديريات التي يتراوح عدد المدارس فيها بين: (66-95) مدرسة، وتشمل أربع عشرة مديرية هي (إب، والسدة، والسياني، وفرع العدين، وحبيش، والمخادر، الظهار، والرضمة، والنادرة، وجبل، وذئ السفال، وبعدان، وحزم العدين، والفقر)، بإجمالي (1097) مدرسة، وبنقل نسبي بلغ: (73.1%)، أُنْهَـاها مديرية الرضمة بعدد: (67) وأقصاها مديرية الفقر بعدد: (88) مدرسة لكل منها.

جدول رقم (4) تصنيف مكاني للمعلمين في قطاع التعليم العام بمحافظة إب للعام الدراسي (2010/2011)م

النسبة	الإجمالي	المديريات	عدد	الفئات
29.4	6256	الرضمة، النادرة، الفقر، الشعر، حبيش، فرع العدين، حزم العدين، مذيخرة، السدة	9	أقل من 1000
50.5	10725	العدين، إب، بعدان، المخادر، السياني، جبل، المشنة، السبرة، يريم	9	- 00111500
20.1	4267	ذئ السفال، الظهار	2	فأكثر 1501-
100	21248	-	20	المحافظة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ((ARC MAP) في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (ARC GIS 10.3) والجدول (3) والملحق رقم (1)

الفئة الثانية: وتمثل المديریات التي يتراوح عدد المعلمين فيها بين: (1500 - 1000) معلم، وتشمل تسع مديريات هي: (السياني، ويريم، والمشنه، والمخادر، وبعدان، والسدة، والعدين، وإب، وجبله) بإجمالي: (10725) معلمًا، وبوزن نسبي بلغ (50.5%)، أذاها مديرية السدة بعدد (1000) معلم بنسبة: (4.7%)، وأقصاها مديرية يريم بعدد: (1514) معلمًا، وبنسبة: (7.1%) من إجمالي عدد المعلمين في المحافظة لكل منها؛ ويُعزى ذلك إلى تنامي المدارس الثانوية في المراكز الإدارية لهذه للمديريات.

الفئة الثالثة: وتمثل المديريات التي يرتفع عدد المعلمين فيها عن (1500) معلم، وتشمل مديريتان هما: (الظهار، وذي السفال) بعدد (4267) معلمًا، وبأهمية نسبية (20.1%) من إجمالي عدد المعلمون في في المحافظة؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع عدد الطلبة وتعدد

المدارس المخصصة للذكور وللإناث والمدارس الأساسية والثانوية، ولكون بعض المدارس بها فترتان (صباحية ومساءلية)، بالإضافة إلى إسهام المدارس الخاصة، وبخاصة في مديرية الظهار؛ لكونها عاصمة المحافظة، أما مديرية ذي السفال ففيها مدينتان رئيسيتان وتوسع عمراني واستقرار بشري واسع.

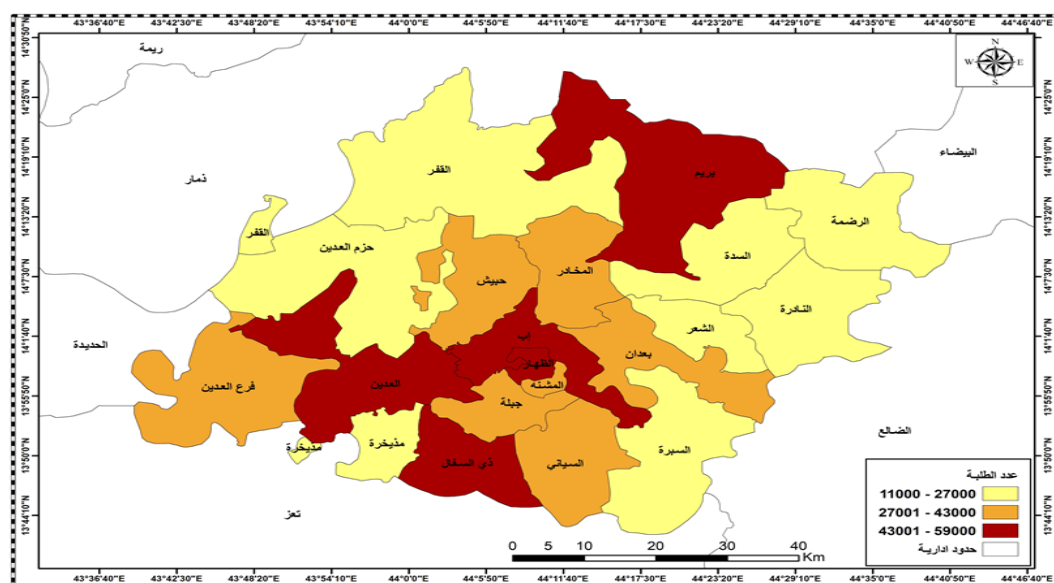
4: التوزيع الجغرافي للطلبة في قطاع التعليم العام بمحافظة إب:

يمثل التعليم العام في منطقة الدراسة أهم المراحل التعليمية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، وتبدأ من السن السادسة وتستمر حتى (12) سنة، ويُقسم

على مرحلتين هما: التعليم الأساسي الذي يتميز بانتشاره في معظم المستقرات البشرية⁽¹²⁾، وفيه البداية الفعلية لعملية التربية والتعليم التي تؤثر في الجوانب الشخصية المختلفة للفرد، وإكسابه المعارف الأساسية والاتجاهات والميول، التي تُعدّه ليصبح فاعلاً في تنمية المجتمع وتقدمه⁽¹³⁾، والمرحلة الثانية هي التعليم الثانوي، وفيها يتم إعداد الطالب لدخوله الجامعات والمعاهد العليا، أو الانخراط المباشر في سوق العمل، ويتباين التوزيع الجغرافي لعدد الطلبة في المرحلتين من منطقة إلى أخرى، كما يوضحها الجدول رقم (5) والخارطة رقم (4):

جدول رقم (5) تصنيف مكاني لطلبة التعليم (الأساسي، الثانوي) في القطاع الحكومي بمحافظة إب للعام الدراسي (2010/ 2011م)

الفئات	عدد	المديريات	الإجمالي	النسبة
27000 - 11000	8	الرضمة، النادرة، الفقر، حزم العدين، مذيخرة، السدة الشعر، السيرة	176799	26.6
1007000 - 234	7	بعدان، المخادر، السياني، فرع العدين، جبلة، حببيش، المشنة	231047	34.8
0004359000 -	5	العدين، إب، ذي السفال، يريم، الظهار	255824	38.5
المحافظة	20	-	663670	100
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1)				



خارطة رقم (4) التباين المكاني لمديريات محافظة إب حسب عدد الطلبة في التعليم العام للعام الدراسي: 2010/2011م

الفئة الثانية: وتمثل المديريات التي يتراوح عدد الطلبة فيها بين: (27001-59000) طالب، وتشمل سبع مديريات هي: (بعدان، والمخادر، والسياني، وفرع العدين، وجبله، وحبيش، والمشنة)، وبلغ إجمالي عدد الطلبة لهذه الفئة نحو: (231047) طالبًا، وبأهمية نسبية بلغت: (34.8%) من إجمالي عدد الطلبة في المحافظة، بلغ أداها في مديرية فرع العدين بعدد: (28162) طالبًا، بنسبة: (4.1%)، وأقصاها في مديرية جبله بعدد: (37793) طالبًا، وبنسبة: (3.8%) من إجمالي عدد الطلبة؛ ويُعزى ذلك إلى توسط نسبة الالتحاق بالتعليم، وتوطن معظم المدرس الأساسية وارتفاع نسبة التحضر نوعًا ما في بعض المديريات مثل مديرية المشنة.

كشف العلاقة الترابطية بين الإنفاق والخدمات التعليمية من جهة، والتباين المكاني لهذه الخدمات من جهة أخرى.

تحليل العلاقة الارتباطية بين الإنفاق والخدمات التعليمية:

من أجل بيان العلاقة الارتباطية بين مكونات الخدمات الصحية والإنفاق؛ قادنا ذلك إلى طرح تساؤل مفاده: ما مستوى العلاقة بين الإنفاق والخدمات التعليمية في التعليم العام؟ وما مستوى حدود تلك العلاقة؟ أي هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات الخدمات التعليمية (الطلبة، المعلمون، المدارس) وحجم الإنفاق عند مستوى الدلالة (0.05)؟ وللوصول إلى إجابة هذا التساؤل؛ تم الاعتماد على معامل بيرسون في تقنية (spss)، كما يبينه الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) يبين العلاقة الارتباطية بين مكونات التعليم العام وحجم الإنفاق في محافظة إب لعام 2010/2011م

Correlations					
مدارس	معلمين	طلبة	إنفاق		إنفاق
.475 ^{**}	.334	.458 ^{**}	1	Pearson Correlation	
.034	.150	.042		Sig. (2-tailed)	
20	20	20	20	N	
.627 ^{**}	.868 ^{**}	1	.458 ^{**}	Pearson Correlation	طلبة
.003	.000		.042	Sig. (2-tailed)	
20	20	20	20	N	
.379	1	.868 ^{**}	.334	Pearson Correlation	معلمين
.100		.000	.150	Sig. (2-tailed)	
20	20	20	20	N	
1	.379	.627 ^{**}	.475 ^{**}	Pearson Correlation	مدارس
	.100	.003	.034	Sig. (2-tailed)	
20	20	20	20	N	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1) وتقنية الارتباط في برنامج (spss)

(0.47)، وعند مستوى الدلالة (0.05)، في حين بلغت العلاقة بين حجم الإنفاق وعدد الطلبة (0.45)، وعند مستوى الدلالة (0.05)، وكذلك العلاقة بين حجم الإنفاق وعدد المعلمين التي بلغت (0.33)،

(255824) طالبًا، وبأهمية نسبية بلغت (38.5%) من إجمالي عدد الطلبة في المحافظة، أذاها مديرية العدين بعدد: (28162) طالبًا، بنسبة: (6.7%)، وأقصاها في مديرية الظهار بعدد: (58029) طالبًا، وبنسبة: (8.7%) من إجمالي عدد الطلبة؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم، وتوطن معظم المدرس الأساسية والثانوية والمشاركة والخاصة بالذكور والإناث، وارتفاع نسبة التحضر والمستقرات البشرية الكبيرة.

3: تحليل العلاقة الترابطية والمكانية للإنفاق وخدمات التعليم العام في محافظة إب:

بعد أن تم عرض معدل نمو الإنفاق والخدمات التعليمية للتعليم الأساسي والثانوي، وكذلك عرض تخطيط التوزيع الجغرافي لتلك الخدمات المتمثلة في (الطلبة، والمعلمين، والمدارس)، كان لزامًا علينا

ومن الجدول رقم (6) نوضح العلاقات الارتباطية الآتية:

* بين تحليل علاقة الارتباط بين حجم الإنفاق وعدد المدارس بأنها علاقة ارتباطية متوسطة؛ إذ بلغت

وبخاصة في المدن؛ بينما يعمل في المدارس الريفية ذات الصفوف الأولى من (1-3) معلمين، وهكذا.

الأقاليم المكانية للإنفاق والخدمات التعليمية في

القطاع العام في محافظة إب:

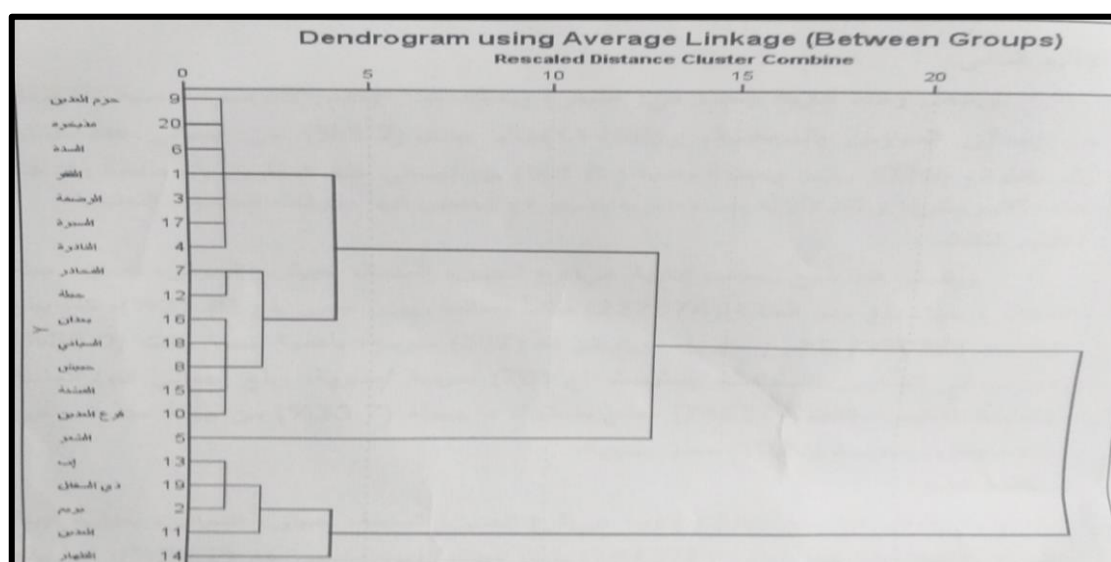
بعد أن تم عرض مكونات التعليم العام، وكذلك إدراك العلاقة الترابطية بينها، فإن هذه الجزئية تهتم بأقلمة (تكتيل مكاني) مديريات محافظة إب بحسب مكونات التعليم العام (عدد الطلبة، وعدد المعلمين، وعدد المدارس)؛ من أجل الكشف عن التباين المكاني لهذه المكونات، ووضعها في أقاليم تعليمية تساعد القائمين على العملية التعليمية والتخطيط التربوي في عدالة التوزيع لهذه المكونات بحسب الأقاليم.

ولتحقيق هذا الغرض فقد تم أقلمة مديريات المحافظة وفق متغيرات التعليم الأكثر شيوعاً بالمديريات وهي (الطلبة، والمعلمون، والمدارس)، واستعان الباحث بتقنية تحليل الارتباط العنقودي بالطريقة الهرمية في برنامج (spss)، كما هو موضح في شجرة العناقيد في الشكل رقم (3):

وهي علاقة ضعيفة وغير معنوية، وهذا يدل على أنها علاقة ضعيفة وغير معنوية، وهذا بدوره يدل على أن الإنفاق على بناء المدارس يرتبط بشكل مباشر بعدد الطلبة وعدد المعلمين.

* توجد علاقة قوية جداً بين عدد المعلمين وعدد الطلبة؛ إذ بلغت (0.68)، وكذلك العلاقة بين عدد الطلبة وعدد المدارس؛ إذ بلغت (0.68)، وهي علاقة جيدة وعند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أن بناء المدارس وتوزيع المعلمين يرتبط بشكل مباشر بعدد الطلاب، بالإضافة إلى بقية العوامل المتمثلة بحجم السكان وكثافتهم ونسبة التحضر.

* ضعف العلاقة بين عدد المعلمين وعدد المدارس؛ إذ بلغت (0.38) وهي علاقة غير معنوية، وهذا يدل على أن توزيع المعلمين على المدارس يرتبط بشكل مباشر بمرحلة القطاع التعليمي (أساسي، ثانوي) ونظام الدوام المدرسي المسائي وال صباحي، وكذلك عدد الحصص الأسبوعية وعدد الشعب، ولهذا قد تأخذ مدرسة واحدة أعداداً كثيرة من المدرسين،



شكل رقم (3): يوضح شجرة العناقيد للإنفاق والخدمات التعليمية في محافظة إب

في الفترة الزمنية 2000-2010م

ومن الملحق رقم (1) والشكل رقم (3) يتم تجميع الوحدات الإدارية المتشابهة في محافظة إب وتقسيمها على أربعة أقاليم مكانية للخدمات التعليمية كما يأتي:

الإقليم الأول:

ويشمل الإقليم هذا خمس وحدات إدارية هي (الظهار، والعدين، وذبي السفال، ويريم، وإب)، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التعليم العام لعام 2010م نحو: (255824) طالباً وطالبة، وبوزن نسبي بلغ: (38.5)، كما بلغ متوسط الإقليم من الطلبة: (51165) طالباً/مديرية، ويتوطن به: (484) مدرسة، وبأهمية نسبية بلغت: (31.8%) من إجمالي المدارس في المحافظة، وبمتوسط: (97) مدرسة / مديرية، بينما يقوم بواجب العملية التعليمية والتربوية للتعليم العام نحو: (8046) معلماً ومعلمة، بما نسبته: (37.9%) من جملة عدد المعلمين في المحافظة، وبمتوسط: (1609) معلمين/مديريات؛ ومرد ذلك إلى هذه العوامل نفسها، إضافة إلى ارتفاع عدد السكان ونسبة التحضر.

الإقليم الثاني:

ويشمل وحدة إدارية واحدة هي (الشعر)، ويمتلك هذا الإقليم: (39) مدرسة، بما نسبته: (2.6%) من إجمالي المدارس في المحافظة، و(11468) طالباً، بما نسبته: (1.7%) من إجمالي عدد الطلبة في المحافظة، ونحو: (376) معلماً ومعلمة بنسبة: (1.8%) من إجمالي عدد المعلمين في المحافظة، وقد جاء هذا الإقليم منفرداً؛ وذلك لكونه وحدة إدارية صغيرة تتخفف فيها مكونات الخدمات التعليمية.

الإقليم الثالث:

ويشمل سبع وحدات إدارية هي (فرع العدين، والمشنه، وحبيش، والسياني، وبعدان، وجبله، والمخادر)، حيث بلغ عدد الطلبة (237574) طالباً وطالبة، وبوزن نسبي بلغ: (35.8%)، كما بلغ المتوسط: (33939)

طالباً/ مديرية، ويتوطن به: (532) مدرسة، بأهمية نسبية بلغت (35%) من إجمالي المدارس في المحافظة، وبمتوسط بلغ: (76) مدرسة / مديرية، وبلغ إجمالي القوة العاملة بالعلمية التعليمية والتربوية بنحو: (7153) معلماً ومعلمة؛ أي بنسبة: (33.7%) من جملة عدد المعلمين في المحافظة، وبمتوسط (1022) معلماً/مديرية.

الإقليم الرابع:

ويشمل سبع وحدات إدارية هي (حزم العدين، ومذيخرة، والسدة، والقفر، والرضمة، والسبرة، والنادرة)، حيث بلغ عدد الطلبة (187270) طالباً وطالبة، وبوزن نسبي بلغ: (28.2%)، كما بلغ المتوسط: (26753) طالباً/مديرية، ويتوطن به نحو: (568) مدرسة، بأهمية نسبية بلغت (37.3%) من إجمالي المدارس في المحافظة، وبمتوسط بلغ: (81) مدرسة / مديرية، وبلغ إجمالي القوة العاملة بالعلمية التعليمية والتربوية بنحو: (6233) معلماً ومعلمة، بما نسبته (29.3%) من جملة عدد المعلمين في المحافظة، وبمتوسط (890) معلماً / مديرية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. بينت الدراسة أن معدل نمو الإتفاق على الخدمات التعليمية بلغ: (50%)؛ أي بنسبة: (19%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2000-2010م)، وهذه النسبة في الواقع تفوق المعدلات العالمية التي أوصت بها منظمة اليونسكو والمؤتمرات الدولية، وعلى الرغم من أن النمو مرتفع إلا أنه من خلال التتبع السنوي للإتفاق تبين أن العامل السياسي هو الذي شجع على التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية للقطاع التعليمي بشكل خاص؛ إذ إنه أحد الأساليب الدعائية لإنجاح الانتخابات المحلية والرئاسية في عام 2007م، وهذا يؤكد أن الإتفاق لا

يقوم على أسس تخطيطية وتنموية تتماشى مع معدلات النمو الديموغرافية للسكان وحاجاته من خدمات التعليم.

2. كشفت الدراسة عن ارتفاع معدل نمو الطلبة في التعليم العام يفوق معدل نمو الخدمات التعليمية؛ إذ ارتفعت أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم الأساسي: من (390493) طالباً وطالبة للعام الدراسي 98/1999م، إلى (598708) طالباً وطالبة للعام الدراسي 2010/2011م، بمعدل نمو سنوي بلغ (3.7%)، وارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية الثانوية: من (47105) طالباً وطالبة، إلى (64962) طالباً وطالبة. في حين ارتفعت أعداد مدارس التعليم العام من (1280) مدرسة في العام الدراسي 98/1999م، إلى (1521) مدرسة للعام الدراسي 2010/2011م، بمعدل نمو سنوي بلغ (1.45%)، وكذا ارتفع عدد المعلمين من (15729) معلماً، إلى (21248) معلماً، بمعدل نمو سنوي بلغ (2.67%).

3. كشفت الدراسة أن علاقة الارتباط بين حجم الإنفاق وعدد المدارس هي علاقة ارتباطية مباشرة وفي المستوى المتوسط؛ إذ بلغت: (0.47)، وعند مستوى الدلالة (0.05)، بينما كانت العلاقة غير مباشرة بين حجم الإنفاق وعدد الطلبة التي بلغت: (0.45) وعند مستوى الدلالة (0.05)، وكذلك الحال بين حجم الإنفاق وعدد المعلمين التي بلغت: (0.33)، وهي علاقة ضعيفة وغير معنوية.

4. أظهرت نتائج تحليل التباين المكاني لمتغيرات التعليم العام (الطلبة، المدارس، المعلمين) أربعة أقاليم تعليمية: الإقليم الأول: ويشمل خمس وحدات إدارية هي: (الظهار، والعدين، وذو السفال، ويريم، وإب) والإقليم الثاني: يشمل وحدة إدارية واحدة هي: (الشعر)، والإقليم الثالث: ويشمل سبع وحدات إدارية

هي: (فرع العدين، والمشنة، وحبيش، والسياني، وبعدان، وجبله، والمخادر)، والإقليم الرابع: ويشمل سبع وحدات إدارية هي: (حزم العدين، ومذيخرة، والسدة، والقفر، والرضمة، والسبرة، والنادرة)، وهذا يؤكد مدى الحاجة إلى التخطيط التنموي لقطاع التعليم العام القائم على مبدأي العدالة والمساواة في توزيع خدمات التعليم العام على كل المديرية في المحافظة، وفقاً للمتغيرات المكانية والسكانية.

التوصيات:

1. رفع نسبة الإنفاق لتنمية قطاع التعليم العام، بما يتوافق مع احتياجات المحافظة من المدارس؛ لاستيعاب معدلات النمو المتسارعة لحجم الطلبة، وكذلك بما يتوافق مع حاجة المديرية من هذا النوع من الخدمة.
2. زيادة أعداد الخدمات التعليمية (مدارس، فصول، معلمين)؛ لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة، وفصل المدارس ذات المباني المشتركة (أساسي، ثانوي)، وتخصيص مدارس للإناث في المرحلة الثانوية في مراكز المديرية كمرحلة أولية، ثم تعميمها على المراكز السكانية، بالإضافة إلى إمداد المدارس بالموارد البشرية والمعامل ووسائل التعليم الحديثة.
3. الاهتمام بالمعلم، الذي يعد أهم مكونات العملية التعليمية، من خلال العمل على رفع قدراته وتدريبه على: الوسائل التعليمية والتقنية الحديثة، وطرائق واستراتيجيات التعلم النشط، وعدم تحميله أكثر من طاقته؛ للاستفادة من إمكانياته التربوية والتعليمية.
4. يجب على القائمين على التخطيط التنموي وإدارة المشاريع بوزارة التعليم تطبيق المعايير الوطنية عند إنشاء المدارس بحسب النوع والجنس؛ طبقاً لمبادئ تكافؤ الفرص للإنسان، والعدالة المكانية لتوزيع الخدمات، وبما يتوافق مع المعايير التخطيطية الوطنية، والمساواة بين احتياجات الطلبة من الجنسين لكل الخدمات التعليمية.

الهوامش:

(13) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب محافظة إب، النشرة الإحصائية لمحافظة إب لعام 2011م، 2013، ص 141.

المراجع:

- 1- الجمهورية اليمنية والبنك الدولي: تقرير حول وضع التعليم في اليمن: التحديات والفرص، يوليو 2010م.
- الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الوطني للسكان: عبد الملك عبد الرحمن التهامي وزملائه، السكان والتعليم: الواقع واستشراف المستقبل، بحث منشور في موقع الأمانة العامة للسكان، (بدون).
- 2- الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، إنجازات حاضرة للتنمية مستدامة، محافظة إب، 2009م، 2008-2003م.
- 3- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم والجهاز المركزي للإحصاء، المسح التربوي الشامل 98/ 1999م النتائج النهائية للمسح التربوي الشامل لعام 1999/98م، محافظة إب، صنعاء، ديسمبر 1999م.
- 4- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب محافظة إب، النشرة الإحصائية لمحافظة إب لعام 2011م، 2013م.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي في الدول العربية والجامعة العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009م، تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، الجزء (1)، القاهرة، مارس 2009م.
- 6- عبدالله، افتخار عبد الرزاق، التعليم كمحور التنمية البشرية، دراسة تحليلية، مجلة تنمية الراءدين، بحث مسئل من رسالة ماجستير، مجلة كلية التربية للبنات، عدد خاص بالبحوث المسئلة من الرسائل والأطروحات الجامعية، العدد(2)، (2013)م.
- 7- جلال، شازاد جمال، التباين المكاني لخدمات التعليم الابتدائي في محافظة السليمانية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(21)، (2009)م.
- 8- الضرعى، عبد الملك أحمد على، المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية من منظور تنموي (1990 -2025 م)، بحوث المؤتمر الرابع للجغرافيين اليمنيين، المجلد الأول، صنعاء (27 - 29) ديسمبر/ 2010م.
- 9- عاشور، كتوش، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (4)، العدد (10)، 2000

- (1) الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم والجهاز المركزي للإحصاء، المسح التربوي الشامل 98/ 1999م النتائج النهائية للمسح التربوي الشامل لعام 1999/98م، محافظة إب، صنعاء، ديسمبر 1999م، ص4.
- (2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي في الدول العربية والجامعة العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009م، تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، الجزء (1)، القاهرة، مارس 2009م، ص49.
- (3) الجمهورية اليمنية والبنك الدولي: تقرير حول وضع التعليم في اليمن: التحديات والفرص، يوليو 2010م، ص93.
- (4) الجمهورية اليمنية رئاسة الوزراء، المجلس الوطني للسكان: عبد الملك عبد الرحمن التهامي وزملائه، السكان والتعليم: الواقع واستشراف المستقبل، بحث منشور في موقع الأمانة العامة للسكان، ص 46.
- (5) الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، إنجازات حاضرة للتنمية مستدامة محافظة إب 2009، 2008-2003، ص 41.
- (6) عبدالله، افتخار عبد الرزاق، التعليم كمحور التنمية البشرية، دراسة تحليلية، مجلة تنمية الراءدين، بحث مسئل من رسالة ماجستير، مجلة كلية التربية للبنات، عدد خاص بالبحوث المسئلة من الرسائل والأطروحات الجامعية، العدد(2)، (2013)، ص73.
- (7) عاشور، كتوش، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (4)، العدد (2000)، (10)، ص 77.
- (8) جلال، شازاد جمال، التباين المكاني لخدمات التعليم الابتدائي في محافظة السليمانية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(21)، (2009)م، ص 53.
- (9) الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سابق (صفحات متفرقة)
- (10) الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم والجهاز المركزي للإحصاء، المسح التربوي الشامل 98/ 1999م النتائج النهائية للمسح التربوي الشامل لعام 1999/98م، مرجع سابق، ص 8.
- (11) شازاد جمال جلال: مرجع سابق، ص 53.
- (12) الضرعى، عبد الملك أحمد على، المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية من منظور تنموي (1990 -2025 م)، بحوث المؤتمر الرابع للجغرافيين اليمنيين، المجلد الأول، صنعاء (27 - 29) ديسمبر/ 2010م، ص235.

ملحق (1): حجم الإنفاق وعدد الطلبة والمعلمون والمدارس في محافظة إب بحسب المديرية للعام الدراسي 2011/10م.				
المديرية	الطلبة	المعلمون	المدارس	إجمالي الإنفاق (2000 - 2010)م
القفر	24413	876	88	825548
يريم	53511	1514	123	650165
الرضمة	21939	773	67	411702
النادرة	22499	812	82	524460
الشعر	11468	376	39	395645
السدة	25092	1000	69	364732
المخادر	36800	1032	84	450512
حبيش	31655	714	75	641528
حزم العدين	24891	678	2	319815
فرع العدين	28162	706	70	550079
العدين	44320	1140	113	665508
جبله	37793	1353	78	575459
إب	49110	1125	83	664686
الظهار	58029	2246	83	445182
المشنة	31326	1349	36	477018
بعدان	32762	1143	85	435235
السيرة	21794	597	57	374416
السياني	32549	1069	69	639740
ذي السفال	50854	2021	82	772838
مذيخرة	24703	724	56	440046
المحافظة	663670	21248	1521	10624314

المصدر: الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، إنجازات حاضرة للتنمية مستدامة (2003-2008م)، تقرير غير منشور، 2009م، صفحات متفرقة.
الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب محافظة إب، النشرة الإحصائية لمحافظة إب، لعام 2010م، 2013م، صفحات متفرقة.

The Spatial Variation of Government Agreement and Its Relationship with Educational Services in Ibb Governorate (2000–2011)AD

Radfan Mos'ad Abdulla Al-Najjar

Abstract

The agreement on public education is of great importance in shaping and building a person capable of effectively contributing to economic and social development. It serves as a means to empower individuals in society to acquire knowledge and raise awareness of their recent and future needs and requirements. This can be achieved through increasing the amount spent on public education and reforming its system. Therefore, this study aimed to reveal the extent of agreement on public education in Ibb Governorate and to demonstrate its spatial variation. To achieve these objectives, the study was divided into three main sections: using the agreement method to calculate the growth rate, the arithmetic means for spatial variation, Pearson's correlation coefficient to estimate the relationship between agreement variables of public education, and cluster analysis for the geographical distribution of educational services. The results indicated a direct relationship between the level of agreement on public education services. The study also revealed spatial variation in public education variables (students, teachers, schools). The study concluded with general recommendations that enhancing the agreement on public education, in addition to developing it and distributing it fairly in all areas.

Keywords: Government Agreement, Schools, Teachers, Students, Ibb Governorate.